جامعة باتنة (1)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
(قسم علوم التسيير).

2018/05/21
السنة الثانية تسيير

امتحان الدورة العادية في مقياس
المالية العامة
أجب عن الأسئلة التالية:

س (I) - حدد معنى المصطلحات التالية: (10 علامات).
(1) - الحاجات العامة والحاجات الخاصة.
(2) - المالية العامة والمالية الخاصة.
(3) - الدومين العام والدومين الخاص.
(4) - الضريبة القياسية والضريبة النسبية.
(5) - وعاء الضريبة وسعر الضريبة.

س (II) - يقال بأن النفقات العامة آثار اقتصادية غير صالحة
من خلال ما يعرف بدورة الدخل - حلل. (5 علامات)

س III - ما يعرف عن الميزانية العامة أنها تقوم على مجموعة
من الأسس و تمر بعدة مراحل. والمطلوب (05 علامات)
1- ما هي هذه الأسس. (ذكرها فقط)
2- ما هي هذه المراحل مع شرح مختصر.

بالتوفيق
أستاذ المقياس
زياني

ملاحظة: الاجابة لا تتعدى الورقة الواحدة.

س 1 د 1 ر 1 س
09 ق
08

الاجابة النموذجية في مقياس
المالية العامة.

(الدورة العادية - السنة الثانية تسيير)

أولا: معنى المصطلحات: (كل مصطلح بعلامة واحدة).

1 - **الحاجات العامة**: هي الحاجات التي يكون الإحساس بها عاما من قبل المجتمع أو جماعة مهمة وأساسية في هذا المجتمع. بمعنى أن الحاجات العامة هي تلك الحاجات التي يقوم بإشباعها النشاط العام (هيئة عامة).

2 - **الحاجات الخاصة**: هي تلك الحاجات التي يقوم بإشباعها النشاط الخاص. أو بمعنى أدق الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية.

3 - **المالية العامة**: يقصد بها دراسة القواعد والعمليات والنشاطات والسياسات ذات الصلة بمالية السلطات العامة أي الدولة وهيئاتها والمرتبطة بنشاطها المالي والخاصة بإيراداتها ونفقاتها والموازنة بينهما.

4 - **المالية الخاصة**: تعني دراسة مالية الأفراد والشركات والجهات الخاصة ذات الصلة بكيفية واسباب حصولها على ايراداتها وكيفية انفاقها لها والموازنة بينهما والمرتبطة بمدارسة الجهات الخاصة لنشاطاتها المختلفة.

5 - **الدومين العام**: يقصد به ممتلكات الدولة أو الهيئات العامة المعدة للاستعمال العام، وكل شيء مخصص للمنفعة العامة

6 - **الدومين الخاص**: يقصد به الأموال التي تملكها الدولة أو الهيئات العامة الأخرى ملكية خاصة غير معدة للاستعمال العام وتستثمره الدولة المالكة وتخضع لأحكام القانون المدني.

7 - **الضريبة القياسية**: يقصد بها تلك الضريبة التي يحدد المشرع سعرها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الاجمالية بصورة محددة.

8 - **الضريبة النسبية**: يقصد بها النسبة المئوية (%) الثابتة التي تفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير قيمتها.

9 - وعاء الضريبة: يقصد بها المادة الخاضعة للضريبة أو المادة التي تقرض عليها الضريبة.

10 - سعر الضريبة: هو نسبة الضريبة الى وعائها. أو هو مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة.

ثانيا: اجابة السؤال الثاني: (المضاعف = 2,5 دقائق، المعجل = 2,5 دقائق).

المقصود من السؤال هو ما يعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف وأثر المعجل، حيث يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الانتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وذلك من خلال تحديد مفهوم كل من المضاعف ومضمونه والمعجل ومضمونه.

أ - أثر المضاعف: يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي العامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الانفاق وأثر زيادة الانفاق الوطني على الاستهلاك.

حيث وجد أن المضاعف يعني أن الزيادة الأولية في الانفاق العام تؤدي الى زيادة تراكمية في الدخل الوطني. وبشكل عام يمكن توضيح فكرة المضاعف انطلاقا من أنه عندما تزيد النفقات العامة فإنه جزء منها يوزع في شكل أجور ورواتب وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ربح لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصص جزء من هذه الدخول لانفاقها على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقوم بالادخار الباقي حسب ميلهم الحدي للاستهلاك والادخار، حيث أن الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى انشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الادخار والاستهلاك، وأن الدخل الموجه للادخار ليتفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل

(الانتاج ← دخل ← استهلاك ← انتاج وليس هناك علاقة) $م = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$

ب - أثر المعجل: يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة في الاستثمار. والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمعجل. (المسارح). فيقصد به أثر

المعجل في الانفاق يظهر انطلاقا من كون الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي الى زيادة تراكمية في الطلب على السلع الاستثمارية ووسائل الانتاج الثابتة. اللازمة لإنتاج هذه السلع الاستهلاكية مع افتراض عدم وجود فائض من السلع وتشغيل المشروعات القائمة طاقاتها، وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق أو بأثر المعجل الذي يحدث بصورة متزايدة على أساس التغير في الاستهلاك وفقا للعلاقة

$$\text{ث} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الاستهلاك}} = \frac{\Delta ا}{\Delta ك}$$

ثالثا: إجابة السؤال الثالث: (5 علامات).

أ - يقصد بأسس الميزانية العامة قواعدها وهي:

1 - قاعدة سنوية الميزانية
2 - قاعدة شمولية (عمومية) الميزانية
3 - قاعدة وحدة الميزانية
4 - قاعدة عدم تخصيص الايرادات
5 - قاعدة توازن الميزانية.

ب - مراحل الميزانية: تشمل هذه المراحل ما يلي:

1 - مرحلة التحضير: وهي عملية ادارية بحتة تختص بها السلطة التنفيذية في كل دول العالم، لذلك فإنه من حق كل دولة أن تحدد أو تضع السياسات والبرامج التي تراها مناسبة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية.

2 - مرحلة الاعتماد: وفيها تتولى وزارة المالية تحضير واعداد مشروع الميزانية العامة وتعرض المشروع على مجلس الوزراء لدراسته واقراره.

3 - مرحلة تنفيذ الميزانية: يجري مراقبة السلطة التشريعية على الميزانية العامة وصدور قانون الميزانية العامة (قانون المالية) لعام معين يعني بداية مرحلة التنفيذ في الواقع الملموس.

4 - مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية: ويقصد بذلك التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته وأهدافه حسبما ورد في الميزانية العامة دون ما اسراف أو تبذير أو تقصير أو اخلال.

انتهى.